



مكتبة الملك عبد الله بن عبدالعزيز الجامعة

مخطوطة

رسالة في مسألة الإمامة

المؤلف

عزالدين بن الحسن بن علي (ابن المؤيد)

وموت باملاك المسقر صخرة من الدهر هدت سفله والاعاليها
فاد اجعل عيه عطار في كبد عجل ودرسان هر العوا لبياه
المستقر حصن من الملوك كبد من بنات سحر من لعوب من تحطان وكانوا بالهم
عمر المعصور من اكل المرازق ملك بنية الاربعه على معد وكان حجر على بي
وكانه ومعدى كرت على قوت وكان له على حطلة وتعلق من حبل على بكر والوا
فعلت بوايد ملكها حجر وهو ابواب العيس من حجر الكندي
وكان لاهل الخضر يوم غصص انا صيرنا منه لما كان حاشيا
الحمر مدسه من حبال تكريت ودر حله والراف وكان مد منه محصنة من الصبر اس
معا وده من عسدين الاصم من ولد فصاعه من ملكها وكان عطايا ملك
اخر من واطوا فام من المسام وكان يعثر على الاصول من مجموع كبر من فصاعه من
الملك سالت دوا الاكباد من اذ من من الاكباد من في مجموع العجم فام محاصر
للحصن فلم يسطع منه حتى اطلع دوان يوم الصبر اسه الصبر من
سالت وكان حاشا الصور وراها هو منه وهو بها وخرت منها المراسله فاد حلة
وحدود بالملك على سطران من دواها ويزها على راسه فلما دخلها سالت من
فقل صيرنا من معد من فصاعه حتى افناه وراة معها ملك الله بعد ان
سأهم فعالها سالت من تمام معك من المسام فعال الحثونه في شكها واد كان من
اخر من عشتوا من العام لم يطر الى راسه من اسر من عكس من عكسها فشا ولسا قال
موصوعا بالدم من رها وكان بر احمها من طاهر سافنا فعالها سالت من كان
بعد وملك فعالها بالدم والدم والدم وصووا احمها من طاهر سافنا فعالها سالت من كان
معه والدم في احد من بعد لم اموها من بطر دواها الى راسه فلما دخلها سالت من
اربا اربا في ذلك يقول الدرع من صرع الدرع الى راسه فلما دخلها سالت من كان
الدم من صدق العدد وكان دوا الطولى له لو لم يحزن هو في سهم المصير
وللمد من فاعا عليه من السحر حون موطن

والا اكلندي في عمان اناهم من الدهر بكتير لما كان صابيا
ال اكلندي من المستكر ولد الاردم ملوك عمان باحاهلية ومن خضر وعبد
انا اكلندي اللدان كبر المسام والدم طلم وبيد هما ولد اكلندي الذي على الله
فموله وكان وزاهي ملك باحد كل عسرة عصاه
وعمر ارباب الملوك رها من عاتقهم احمها من طاهر سافنا فعالها سالت من كان
اناد الدوا من عاتقها سافنا في احمها اللاد المعاز ياه
اعازت تاوصي المسقر حمرهم وادوا احمها من طاهر سافنا فعالها سالت من كان
حمر من عاتقها سافنا في احمها اللاد المعاز ياه
وطسم من حمرهم اللاد كان عاتقها سافنا في احمها اللاد المعاز ياه
الاد من اسفل الى
الاد من اسفل الى

بسم الله الرحمن الرحيم
أما بعد فمداد الله كما ينبغي كجلاله والعلوه والسلام على
سيدنا محمد وآله فإنه لا يغرب عن الأذهان الشرفه
والأديان الخفيفه لزوم التحري في الأمور الدينية
للضوابط وقبح الهجوم فيها مع الشك والارتياح
ومن أعظمها في الخطر وأحوجها إلى النظر مسألة الإمامه
التي هي لكثير الأمور الشرعية في حكم الدغامة فإن
الافتدام فيها والاتحام مالم يحدد عن رؤية وتحقيق
وتنقيح وتدقيق مهلكة من المهالك ومسلك من
أوغر المسالك وزاننا الناس في زماننا يخطون في ذلك
خطا غشوى ويمنون فيه على ما يلائم الأهوى فلا
يكاد يظفر بأرباب بيني العقيدة على قواعدها ولا
تقع على لبيب قد خا طاعنا بكتتها وفوايدها إلا
قليل من عالمهم بتوفيقه وهداهم في الدين إلى أوضح
طريقه **ولما كنت** من قصر فهمه
عن بلوغ الغايه وقدره خطه عن الوصول في ذلك
النهايه صرقت العتمة إلى مباحثه أهل العلم والحكمة

ممثلاً لقولهم من قایل فاسالوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون
 لامتنا الى ما ورد في الاثر السؤال نصف العلم قاصداً
 الاستفاد والازدياد غير مرتد للتعجب ومجرد الاعتقاد
 والله على ما ا قوله شاهد وبه كفيلاً وحسبنا الله ونعم الوكيل
فأقول قد وقع الخلاف بين الامته هل مسائل
 الامامة من المسائل القطعية التي لا يؤخذ فيها الا
 بالادلة القاطعة ام هي من المسائل الاجتهادية
 التي هي لانظائر المجتهدين تابعة فالظاهر من مذهب
 ائمتنا ومشايخهم والمؤثر له ومتابعيهم انها قطعية
 بتعلق التكليف فيها بالعلم اليقين وان الوصول
 فيها الى العلم لازم لجميع المكلفين ولذلك الحقوها
 بفن اصول الدين وليست علمية ولا بصفاته ولا
 بافعالها ولا باحكام اقوالها **واشار** بعض متكلمي
 اصحابنا الى تجويز كون السبب في ذلك من حيث انه
 يطلب منافع الخلاف فيها الاعتقاد الذي هو العلم دون
 الظن ثم نظر ذلك وأشار الى تعليل اخر من اليه
 الفقيه حميد بن محمد انه تعالى في وسيله لا حاجة

ط
دفع الالباق
ان يكون من
مسائل الفقه

الى ذكره هنا مع الالباق بما في الفقه وان كانت قطعية
اذ هي من المسائل الشرعية والاحكام الشرعية ثم احتج
عليه السلام على ذلك في اخر كلامه في ذلك ثم قال
ولم يتضح لي ثبوت شيء من هذه الادلة القاطعة في هذه
المسائل وكما في شيء منها وقد اورد اصحابنا في كتبهم
ادلة على وجوب نصب الامام اشفعها اجماع الصحابة
انهم عند قبض النبي صلى الله عليه وسلم فرعوا الى نصب
امام من غير تقاعد ولا تناكر ولم يسمع عن اخذ
منهم القول بعدم وجوب ذلك ولا الانكار لما هناك
ولا فيهم من قرأين احوالهم مع اختلاف انظارهم
وتشتت ارايهم في تعيين الامام وغير ذلك من الاحكام
وهذا الدليل من القطعي ثم اخلد وكيف وهو لو صح
اجماعي فغالي فقط وعدم حصول التواتر في النقل عن
كل واحد من الصحابة معلوم وكل مسئلة دليلها
الاجماعي فالأقرب عدم تاي القطع فيها وهي بان
تكون طينة أولى وهيها ان جميع شرائط الجماعة
القطعي في حق ائمة النقل والتفسير فكيف باحد

الاحمال والنفول الكثيرة ثم قال ومن دليل على ان
 امه تعالى فرض الحذور وامر باقامتها ثم وقع الاجماع
 على انه لا يقوم بها الا امام فجب فعل ما يتقوم الواجب
 الابه وهذا الدليل يثبت على ثبوت هذا الاجماع
 المدعى ونقله تواترا وفي هذا من البعد ما لا يخفى
 بل هو في حكم المنقذر المستحيل قطعا واورد
حكي حسن القرشي انه لو كان نصب الامام
 واجبا على الامه لما اجمعت على ترك هذا الواجب ولا
 كلام في خلوه بقصر الامر عن الامام وان وقع الشك
 في جواز الخلوه عن يصلح للامام وهذا قوي كما نرى
 فإلزام هذه الأدلة التي وسميت بكونها يقينية
م نقول اذا صح هذا المذهب وهو ان الامام
 فطعية لا يجوز الاخذ فيها الا بالدليل القاطع وان
 الحق فيها مع واحد لزم على هذه القاعدة كل واحد
 من المكلفين مع من يدعي الامامه ان ينظر في
 المسئلة اصولها وفرعها ولا يجوز له الإقدام

والاجتهاد ولا الاثبات ولا النفي الا بعد ان يطلع على
ادللتها ويحصل العلم اليقيني له عنها حتى ينتهي الى
القلم بوجوب متابعتها هذا الداعي وصحة دعواه
وخلاف ذلك والا كان محطاً انما سوا وافق الحق في
نفس الامر لا لانه لا فرق بين الاقدام على الخطا وبين
الاقدام على ما لا يؤمن كونه خطأ في القبح ولزم ان لا
يصح التقليد فيها وقد ذكر بعض منكري المذهب
وهو القصد محمد بن سليمان فانقضى بهذا
في حق من بلغته دعوى الامام ومن يتمكن من النهوض
اليه قال رحمه الله فان الظاهر انه لا يعقد
امامته حتى يحصل اجماع من العلماء عليه او يتوافق
الكبر للجمعة للشروط لان المسئلة قطعية ولا يجوز الدخول
بالتقليد الا عند من جوزه في مسائل الأصول ونظم
الفقيه بانه لا يكاد يتفوق ذلك ولا وجه للتنظير
لانه لا وجه للاتفاق وعدمه **والذي يعضيه**
اصول المذهب ما ذكره الفقيه محمد بن سليمان ومن توابع
القول بانها قطعية انه يلزم الايمه وغيرهم الانكار
على من اعتقد صحة امامتهم من غير وهم القول عند

والوصول في ذلك الى العلم اليقين لان من كانت هذه
صفته مقدم على قبيلته وامر تكبله والانكار على
مركب القبيح واجب فهذا ما يقتضيه القول
بانها قطعية وقد ذكرنا اهل بعض العلاما فانه قال في
رساله له الى بعض الائمة ما لفظه فان اقدم القامي على
متابعتك بغير حجة وجب عليك نهيه فكيف ترغبه انتهى
واذا تقررت لك معلوم ان اكثر المختارين الى
الائمة القائلين بامامتهم الممثلين لاوامرهم ونواهيهم
المترتبة على صحة الامامة وثبوتها لم يقدموا على ذلك
لنظر اقتضاه ولا لبطلان صلح اليه بل ربما ان اجم
الغفير منهم لا يفرقون في معنى الامامة وحقيقتها
فضلا عن دقايق متايلها وغوامضها فكيف يحسن
اقرارهم على ذلك وعدم تنبيههم على ما هو اللايق
من النظر الصحيح المطابق ونظير هذا
ما عليه جميع الائمة المتقدمين منهم والمتأخرين
من امر العامة بتسليم الحقوق اليهم دون ان يأمروهم
بتقديم النظر في صحة امامتهم وتنبيههم على انهم

ما خذون فيها بتحرير الأدلة وفيه السبب في ذلك
والعقل وليس لقائل أن يقول كثير من المسائل القطعية
يصح التقليد فيها فانا نقول ذلك لا يصح الا فيما كان
علما لا يرتب على علمي ومسائل الامامة ولو احققها
من اعتقاد امامة معين ووجوب طاعته وتسليم
الحقوق اليه اما علمية او علمية متوقف على العلم
والجواب ما ظهر من جاسر غير القارفين من المتبشرين
للامامة على تفسير النامي لها او المتوقف ولعنه
واعتراف الحلوق خلفه مع ان التفسير لا يصح الاخذ
فيه والاثبات له الا بالبرهان القاطع الذي لا مانع
له ولا مدافع من كتاب صريح او خبر متواتر صحيح
او اجماعي قطعي واستبعد ان يكون القياس من طريقته
لتفسير القطع بوجه الحكم واخصارها وعدم تعديها
والمعلوم انك لو سألت كل واحد من هؤلاء المذكورين
عن معنى الفسق واستنباه وطريقته واحكامه ما دري
كيف يجيبك دعي عند العلم بكون بني الامامة او
التوقف فيه يقتضيه وفي الحقيقة ان التعجب من علماء

زماننا الراشدين في العلم كثر هم الله تعالى وفعلي بعلومهم
 كيف سكتوا عن هذه صفته مع وجوب التعريف
 والتبني بما يجب في الدين الخفيف م انا نقول
 اي الادلة المعتبرة دلت على فشق من ينفي امامة
 الامام او يتوقف فيها واي طرق الشرعي او
 العقل اقتضى ذلك م اما العقل فلا مجال له هنا
 فاحجة القائلين بذلك والذاهبين اليه من ادلة
 الشرعي اما اكثر ايمتنا وعلما بنا فالظاهر عنهم
 القول بعدم التفتيق ولهذا نقل عنهم حسن
 الشا على المشايخ المتقدمين على امير المؤمنين
 عليه السلام والترصيه عنهم والتعظيم العظيم لهم
 مع ان اولئك المشايخ نفوا امامة علي عليه السلام
 وسرادوا على النفي بما ظاهروا به في البيع وانهم تصدروا
 واحلوا نفوسهم للامامه وزادوا في اولي بها
 منه وامامته عليه السلام اظهروا امامة غيره
 لقيام النصوح عليه ووضوح الادلة على عصمته
 وكثرة فضايله وعلو شأنه وارتفاع مكانه م

ونقول سلمنا ان الامامه قطعيه فليس من لازم كل مثاله
قطعيه ان المحظي بها فاشق اذ ليس كل خطا كبيره
فانه لا يثبت كون المعصيه كبيره الا بدليل كما
ذكر في ثبوت الحث عليها والتصرح بعظمها وخشها
وكبرها او نحو ذلك والوعيد عليها على خلاف
في ذلك ولا اعلم حصول شيء من ذلك في مسائلنا ولا
قضت بذلك معاملة السلف واخوانهم لقد بلغني
ان القسم بن علي العياشي وموسى البلاغي تقاضيا
وادعي كل واحد منهما انه الامام دون صاحبه
وكانا مع ذلك اهل توارث ونضاف حتى ان من
كتب منهما الى صاحبه كان من الفاظ كتابه
جعلني الله فداك واطلعت على مكاتبه من عيون
اشياء في الامام الناصر محمد بن محمد بن محمد
بن علي بن وهاس وقد دناها الى نفسه وعارض
الناصر عليه السلام وادعي قصوره ونفي امامته
بتعظيم وتجيل وتكريم وتجليل والطاف في
التعريض واقرئ من هذا واطهر ما كان بين

وهو المشهور
في هذه المسألة
من الناصح

الاماميين الهادي علي بن المؤيد والمهدي
 احمد بن يحيى من الموالاة والمصافاة وحسن المواخاة
 في الله مع اعتقاد كل واحد منهما انه الامام دون
 صاحبه وان الاخر غير كامل الشرايط اما جي
 والدنا الهادي فذلك متواتر عنه واما المهدي
 فقرأ ابن احواله مشاهد بذلك وكل واحد منهما
 عند صاحبه في حكم الباغي الاظهار انه المحق
 بما امر الي الامام فلم يحقدايها في الاخرانه فاستق
 بل كانا يتعاملان معاملة الاخوان حتى انه اخبرني
 بعض الثقات ان المهدي كتب الي الهادي
 انه لزمه دين ويلبس الاعانة فامر الهادي الي
 الاهنوم بتسليم واجبا نعم اليه وما كان مخفوه
 من النذور والمشهور انهما لما خرجا من صوف
 امر الهادي الفقيه محمد بن ناجي ان يصحب المهدي
 الي بلاد الاهنوم ويأمرهم بتسليم واجبا نعم اليه
 وكان كثير الشاغبة والمبدح لمصنفاته
 وكذلك وقفت على كتب غده للمهدي فيها

ذكر الهادي بالعظيم البليغ والدرغاله في حياته
وبعد مماته وكان كثير الترحيم عليه ولما عرض
عليه بعض من يعتاد التسليم الى الهادي ان يخطون
واجباتهم امتنع من ذلك وامرهم بالاستمرار على
غادتهم وكان اشياء عنها اوي مخالطة حسنة
ومعاملة مستحسنة وقد ذكر في اللغز عن شرح
اي مضر ما لفظه ومولحي عليه السلام ان من انكر
امامة امام طرحت شهادته لقوله قال ذلك اجتهاداً
قال المؤيد ولكنه يضعف عندي اذا كان مستقيم
الطريقة في سائر احواله وقال قد من الله روجه
اذا كان لا يقول بامامة اجل الفستوق والتهتك
لا اجل النظر في امره والتفكر في احواله فان كان كذلك
فانها لا تسقط عذالته وتقبل شهادته نعم واما
منع الصلح خلف من خالف المؤيد في الحقيقة في الامام
من بني اوثبات او توقف فقد حفي عليه وجهه
فان الذي تمنع الصلح خلفه على المذهب هو الفاسق
ومن في حكمه وهو الذي يحزر على المفضية لا يفعلها

٢٧٤
بسم الله الرحمن الرحيم

في الاغلب الا الفسقة وان لم يعلم كونها فسقا وقد
تقدم كلام المؤيد وما قضى به من صحة شهادته
الباغي مع كون الشهاد اعل مرتبة من امامة الصلوة
ولا يلزم فيها ظاهر القباله ولا ظهور التوبة الا بعد
الخبرة مدة متدبره بخلاف الصلوة هـ انا
سلمنا فسق الناجي ونحوه فمنع الصلوة خلفه ما لا
يصح فيه التقليد والتلقين اذ هذا من التماسي
المترتب على علمه ثم ذكر منقول من خط مستدنا
الفناصني الا فضل العالم العالم الا غل محمدا
المحققين وبقية العالم المدققين وجميع
الدين والدين عبد العزيز محمد بن يحيى بهر ان
ادام الله مدته وحرص بالقران مجتته واطال
في حياته واعاد من رعااته نحو القران العظيم
والنبي الكريم وذلك بخط العبد العهر المعترف بالعجز
والنقص من له في الله وفي رسوله وفي المؤمنين خفيين
عبد الله ابن هادي حفيد عهده له ولوالديه وللمن دغاله بخس الخانة

في الفتاوى
والدليل في الامامة
مدحه اليها طهه
وقال الامام
وسن بعض الامام
مناقضته في الامامة
طهه
بصريحه
وعندنا طهه
هذه كلمة من علمه
ولذلك علمنا
من الهادي والهادي